قراءة سوسيولوجية في تداعيات جائحة كورونا بالمجتمع الجزائري

A sociological reading of the the fallout from the Corona pandemic on Algerian society

د/ نور الدين بكيس[1]، د/ رزقي نوال[2]
[1] جامعة الجزائر 03، nbekkis@gmail.com
[2] جامعة الجزائر 03، nrezeki16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/02 تاريخ القبول: 2020/11/05 تاريخ النشر: 2020/11/09

ملخص:
تتناول الدراسة تداعيات جائحة كورونا على المجتمع الجزائري في ظل السياقات السوسيوا قتصادية المأزومة، وكيف تنعكس آثارها الاقتصادية الوخيمة على تماسك المجتمع و استقراره، في ظل حالة الهلع و الإرباك التي صاحبت ظهورها، كما أنّها تحاول تقديم رؤية للحدث من باب نقله من الأزمة إلى الفرصة التي يجب استثمارها، طالما أنها تهيّئ جزء معتبرا من المجتمع ومستخدمي الدولة لتقبّل آثار إصلاحات يحتاج التعاطي معها بإيجابية، وإلى المرور بصدمات كبرى أو وثبات نفسية مجتمعية و مؤسساتية قوية.
كلمات مفتاحية: قراءة.، سوسيولوجيا.، تداعيات.، جائحة.، كورونا.، المجتمع.، الجزائري.

Abstract:
The study deals with the fallout from the Corona pandemic on the Algerian society in light a context characterized by a socio-economic crisis, and how its dire economic effects are reflected on the cohesion and stability of the society, in a situation of panic and confusion that accompanied its emergence. This study is an attempt to provide a vision of the event in order to turn it from a crisis into an opportunity that

must be seized, as long as the current crisis prepares a significant part of society and governmental officials to accept the effects of reforms that need to be dealt with positively, and to go through major shocks or strong psychological societal and institutional leapfrogs.
Keywords: *reading; sociological; thefallout; the Corona pandemic; Algerian society.*

1- المؤلف المرسل: د. نور الدين بكيس ، **الإيميل:** nbekkis@gmail.com

مقدمة

رغم هول الأزمة التي تمر بها الإنسانية اليوم، إلا أنها خلافا لسابقاتها تسمح لنا بالتأمّل والتدبر في تبعاتها، ومع أنه من الصعب استخلاص دراسة تداعيات انتشار وباء كورونا علميا بسبب حداثة الأزمة و عدم تبلورها بشكل كامل، إلا أننا سنحاول تقديم قراءة أولية لتداعيات جائحة كورونا، تساعد على التعاطي بشكل أفضل مع استمرارية الجائحة ومخلّفاتها، فلا يمكننا البقاء مكتوفي الأيدي وانتظار النتائج و المآلات حتى نقوم بدراستها، بل المطلوب محاولة توجيه الحدث والتأثير فيه من باب تقليص تكلفة الأخطار و الأضرار التي تحاصرنا وتتهددنا.

و من أجل الضبط المنهجي للدراسة ارتأينا طرح التساؤلات التالية:

- ما هي التداعيات الاجتماعية الآنية و المستقبلية التي تتهدّد المجتمع الجزائري جراء جائحة كورونا؟
- هل بإمكاننا التدخل لتخفيف تكلفة الجائحة و توجيه أثرها نحو استثمارها؟

و للإجابة على التساؤلين يمكن افتراض ما يلي:

- كلما امتد زمن جائحة كورونا تسبّبت آثارها الاقتصادية في عدم استقرار اجتماعي.
- يساهم الإرباك المجتمعي الذي خلقته جائحة كورونا في تحويل الأزمة إلى فرصة تغيير فردية وجماعية.

1. أخطار محدقة بالمجتمع بسبب الجائحة، يجب الانتباه لخطورته

بمجرّد بداية الجائحة بدأ الحديث الإعلامي عن أن عالم ما بعد كورونا لن يكون نفس العالم لما قبلها ، وقد يكون هذا الكلام صحيحا إعلاميا و لكن علميّا الأمور لن تكون بهاته السهولة، لأنّ عالمنا المعاصر مهيكل مؤسساتيّا و متحكّم فيه من الدول الكبرى والمؤسسات العابرة للدول والقارات، و لن تسمح بحدوث تحوّلات كبرى قد تؤدي إلى الإخلال بالنظام القائم.

ومن هنا سارعت مختلف مراكز البحوث و الجامعات لدراسة كل ما يتعلّق بجائحة كورونا وتداعياتها، من أجل استباق آثارها و توجيهها بعد تحجيم تكلفتها، وهذا ما يجب أن نقوم به كباحثين و لو أنّ الزمن الأكاديمي المطلوب للدراسة لا يوفّر الحد الكافي لجراء دراسات معمّقة، لكن هذا لا يمنع من الاجتهاد في القيام بدراسات محدودة تناقش جوانب يسهل مراقبتها.

وكمقدمة لبحثنا سنحاول استقراء بعض الأخطار التي نراها أكثر تهديدا لمجتمعنا ونحن نقترب من مرور سنة بكاملها على ظهور الجائحة، وكما هو معلوم، كلّما امتدّت الجائحة زمنيا و طال عمرها باتت أكثر قدرة على التأثير في حياة الناس وتغيير جزء من سلوكياتهم و إكسابهم عادات جديدة قد يصعب التخلّص منها مستقبلا، و لعلّ من أهمّها:

1.1. اضطراب المنظومة الاقتصادية

وهذا ما يمكن الإشارة إليه من خلال النقاط التالية:

- نقص المعلومة حول جائحة كورونا أو الشك فيها، يجعل العديد من الأفراد يفكرون في الأسوأ، مما يزيد من حالة الاضطراب والهلع لديهم، و يفتح الباب واسعا أمام عدم التعاطي الايجابي مع توصيات و تعليمات مؤسسات الدولة، وهذا الوضع يفتح الباب واسعا للتمرد و يزيد من توسيع دائرة أزمة الثقة القائمة بين المواطن ومؤسسات الدولة المتوارثة منذ زمن طويل والتي تغذّت من الفساد الذي نخر البلاد في العقود الأخيرة .
- خطر توسّع دائرة الكسل و التسيّب التي تتغذّى من الحجر الصحي بفعل تسريح ملايين العمال والتوقيف الاضطراري للنشاطات الاقتصادية في القطاع العام والخاص، وكلنا يعلم مدى تجذّر ظاهرة الكسل وضعف مردودية العامل والموظف في الجزائر باعتراف السلطات الرسمية ومعاينة المواطن اليومية.

- ارتباك التوازن التنظيمي لمؤسسات الدولة بفعل الإجراءات غير المدروسة التي أحدثت فوضى تنظيمية، وبصفة خاصة بعد نشوء نوع من الصراعات الداخلية بين الموظفين والمستخدمين جراء قرار تسريح خمسين بالمائة من المستخدمين، مما خلق نوعا من الاستعداء بين المستفيدين منه والمقصيّين عند صعوبة تطبيق شروط الاستفادة.
- الركود الاقتصادي الهائل و توقّف مداخيل ملايين الجزائريين مع استمرار الحجر، وتعليق النشاطات الاقتصادية، مما يطرح إمكانية انحدار فئات معتبرة من الطبقة الوسطى إلى طبقة فقيرة، بعد تضييع توازنها المالي و تعرّض الكثير منها إلى إفلاس كلّي جراء استنزاف مدخراتها وعدم القدرة على تحمّل تكلفة أعباء نشاطاتها الاقتصادية و التجارية، مما يزيد من وتيرة الاحتقان الطبقي.
- انكشاف العجز الاقتصادي للكثير من الأسر بعد تعطّل دور المسكّنات التنفيسية و البدائل المقترحة لتخفيف الحاجة،و على رأسها الحرية المبالغ فيها الممنوحة لأفراد الأسرة(الأبناء)، وقد تزامن هذا الانكشاف مع فصل الكثير من المعوّزين عن شبكات التضامن التقليدية التي كانت تغطي ضعف أداء مؤسسات الدولة بسبب صعوبة التنقل و التباعد المفروض بسبب عمليات الترحيل الإرادية و المؤسساتية مثل حملات ترحيل أصحاب السكنات الاجتماعية و سكنات عدل نموذجا، و مما يضاعف من آثار تراجع التضامن المجتمعي انتشار الثقافة البراغماتية وليدة الأزمة والتخلي على سلوكيات التضامن بعد التعرّض لضغط الجائحة، فالخوف من المجهول المتوقّع يدفع الكثيرين للاحتياط المبالغ فيه وهذا يقتضي الإمساك عن المساعدة حتى التأكّد النهائي من ابتعاد خطر الأزمة.

2.1. خطر التفكّك الجزئي للعلاقات الاجتماعية

أما على مستوى العلاقات الاجتماعية فلا شك أنها ستكون من أكثر مجالات التأثر بالجائحة، لأسباب موضوعية أقلها تراجع التفاعل بين المواطنين عموما في مقابل تكثيف التفاعل داخل فضاء الأسرة بمستويات غير طبيعية، فجائحة كورونا فرضت الحجر الصحي على كل أفراد المجتمع بمستويات متفاوتة و لكنها مؤثرة ومحسوسة.

فجرّاء الجائحة أصبح المنزل المكان الأكثر أمانا بالنسبة للعديد من أفراد المجتمع، بسبب الشك والهلع والخوف الصحي، مما سيصعّب عمليّة إخراج تلك

الفئة وكل من يتأثّر بهلعها من المنازل، للعودة للحياة الاجتماعية الطبيعيّة، فالأزمة تتحول تدريجيا إلى أزمة نفسية فردية و جماعية، خاصة عندما يشعر الناس أنه بسبب خطورة الجائحة سيتحوّل سلوك أفراد العائلة والجيران والأقارب وزملاء العمل إلى تهديد بالبقاء، عندما لا يلتزمون بإجراءات الحجر الصحي و التباعد المطلوبة. ومن هنا يبدأ الشعور بعدم مسؤولية الآخرين ولا مبالاتهم يضغط على طبيعة العلاقات الاجتماعية،و يرفع سقف الاحتقان الطبقي والاجتماعي إلى مستويات عليا، لذلك انتشر خطاب تسفيه المواطن و تجريمه بشكل لافت، ليخلق مزيدا من التشنّج و التوتر في المجتمع الذي يصبح مهدَّدا بحالة التفكّك الاجتماعي وما يتبعها من ظواهر سلبية فهي" حالة يوجد فيها المجتمع أو الجماعة، تتميّز بتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية، كالجريمة والجناح وإدمان المخدرات والمرض النفسي والانتحار"[1]، وكلها أعراض قد ساهمت الجائحة في ارتفاع تواجدها بالمجتمعات عالميا بشكل متفاوت، لأنّ الضغط المتزايد الذي تفرضه، لا يستطيع معظم الأفراد تسييره بسلاسة، ممّا سيتسبّب في ظهور فئة من المدمنين الجدد، الّذين وبسبب ضغط الحجر الصحّي دخلوا في حالة كآبة واغتراب شديدين و في مشاكل صحية أخرى، فأدمنوا على التدخين أو الكحول أو المخدرات أو النوم والكسل أو المتابعة المفرطة للبرامج التلفزيونية ولشبكات التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو وللإنترنت عموما....إلخ.

أمّا بالعودة لمجتمعنا، فما زاد من تفكّك العلاقات الاجتماعية ، عجز مؤسسات الدولة الردعية على فرض تطبيق إجراءات الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي بالقوة، بعد تمرّد بعض الفئات الاجتماعية بالرغم من كلّ الحملات التحسيسية، فتحوّل المشكل من مستوى الإدارة المؤسساتية إلى مستوى المسألة الشخصية للأفراد، بتراجع دور المؤسسات الضامنة المنظِّمة للمجتمع و تزايد متطلبات المسؤولية المواطناتية للاحتماء من التصرفات غير المسؤولة لبعض المواطنين.

و في نفس الوقت لم يكن من السهل تفادي الاحتقان المجتمعي و التفكك الجزئي للعلاقات الاجتماعية بمجرد اعتماد المعالجة الأمنية التصاعدية ، بإحكام قبضة المؤسسات الأمنية لإدارة الأزمة، لأنّ المجتمع من جهة، لم يخرج بعد

من الأزمة السياسية الخانقة التي انفجرت جرّاء الحراك الشعبي ابتداء من 22 فيفري،وأهم استراتيجيات السلطة لإدارة تراكم الغضب الشعبي جراء عشرات السنين من الفساد و التسيّب وتضييع مصالح البلاد و العباد بسبب الشعور المتزايد بالظلم و الحقرة لدى فئات واسعة من المجتمع، ولّد في السنوات الأخيرة نزعة نحو التذمّر والتمرّد وعدم التزام جزء مهم من المواطنين بالمنظومة القانونية في ظل حضور ثقافة عار الخضوع للدولة.

ومن جهة أخرى تكثيف التفاعل الاجتماعي داخل الأسر بسبب الحجر الصحي سيتسبّب عند البعض في إضعاف العلاقات (سوء تفاهم، قطيعة، عنف ممارس بين الزوجين، أو بين الأبناء، أو بين الوالدين والأبناء)، فلم يتعوّد غالبيّتهم على القرب الاجتماعي المستمر والمكثّف بين أفراد العائلة خاصة في ظل تراجع إن لم نقل توقّف الزيارات العائلية التي كانت بمثابة المعدِّل الدائم لتوازنات بعض الأسر ، مثل تنقّل الزوجة و الأبناء بشكل دوري و منتظم إلى بيت أهلها كآلية لتخفيف حجم توتّر العلاقات الزوجية عند الأسر التي تعاني من اضطراب في العلاقات الزوجية والأسرية، الأمر الذي كان يسمح لتلك العلاقات بالاستمرار من جديد.

وهناك فئة اجتماعية جديدة من الضروري الإشارة للمعاناة التي تعيشها في الحفاظ على توازن علاقاتها الاجتماعية،وهي تلك التي تعرّضت للإصابة بجائحة كورونا وتماثلت للشفاء أو فقدت أحد أفراد عائلتها المقرّبين، فقد تعاني من وصم اجتماعي قاسي خاصة بالمناطق النائية، حيث يفرض عليها نوع من القطيعة و الابتعاد القسري خوفا من انتشار العدوى، بعد أن تزايدت وتداخلت المعلومات حول طبيعة انتشار الوباء مرفقة بتناقض التصريحات العلمية المفّسرة لهذه الجائحة، مما خلق قدرا كبيرا من التوجّه و الحيطة جراء عدم الضبط الدقيق لآليات انتشار الفيروس و المدة المطلوبة لانتفائه من جسم المرضى الذين تعرضوا للإصابة.

كل هاته الأسباب وغيرها، ساعدت على دفع المجتمع لاعتماد التفاعل الافتراضي بعدما أصبح التفاعل الاجتماعي الحضوري مكلّفا للغاية و مفتوحا على التعرّض لأخطار جمّة، في مجتمعات تعوّدت على التفاعل الاجتماعي و

الجسدي المكثّف، و التلقائي دون مقدمات ودون المرور على شبكة العلاقات العائلية أو المهنية بالضرورة.

3.1. النزوح إلى المجتمع الافتراضي

منذ سنوات شدّد المختصون و الخبراء على ضرورة التحذير من موجة تعويض التفاعل الاجتماعي التقليدي بعلاقات التواصل الافتراضية ، خاصة لدى فئات واسعة من الشباب مع توسّع دائرة المشتركين في شبكات التواصل بمختلف أنواعها، والتي "وجدت فراغا رهيبا وفّر لها حيّزا كبيرا للانتشار والتوغّل في أقصر مدّة ممكنة، حيث تكاد تستحوذ على حياة الجزائريين، فالأرقام تتحدّث عن أكثر من عشرين مليون حساب على الفايسبوك"[2]، وفي أوجّ انتشار هذا الهروب للواقع الافتراضي،جاءت جائحة كورونا لتزيد من تفاقم الأزمة، فقد أجبرت المجتمع بكامله على الاستعانة بالعالم الافتراضي كبديل للتفاعل الحضوري الاجتماعي المعلّق، وزاد من تفاقم الظاهرة إحالة قرابة عشرة ملايين تلميذ و قرابة مليوني طالب على العطلة الإجبارية و المكوث بالبيت بشكل مستمر، هذا ما يحوّلهم إلى لقمة صائغة لعالم شبكات التواصل الاجتماعي، والأكيد أنّ العلاقات عن بعد أي الافتراضية، ستتسبّب في تغيير نمط التواصل بين الكثيرين الذّين سيتعوّدون عليها،ممّا سيخلق فجوة في العلاقات الاجتماعية على أرض الواقع، حيث هناك خطورة بسبب التعوّد على عدم وجود تواصل جسدي (تصافح، إلتقاء،..) سواء داخل الأسرة أو خارجها، خاصة وأن جزء من التواصل التقليدي الجسدي له أدوار وظيفية تساعد على تفعيل التماسك الاجتماعي والتقليل من الصدام و القطيعة بين الأفراد، فمجرد اعتماد حتمية المصافحة عند الالتقاء تثني الكثيرين عن الدخول في تخاصم.

وتعتبر علاقات القرابة و صلة الأرحام الأشد تضرّرا من تداعيات جائحة كورونا وأكثر تبعات الجائحة خطورة على المجتمع، فهي أشدّ العلاقات متانة و أكثرها استمرارية ، تخضع لضبط اجتماعي ضاغط على سلوكيات الأفراد، يمنعهم من التنصّل من العلاقات ويفرض المحافظة على الحد الأدنى من صلة الأرحام لأسباب دينية وعرفية واقتصادية وأمنية، فالعائلة لها عدة وظائف، وليست قائمة على علاقات المحبة والتقدير فقط، وإذا كان المجتمع قبل الجائحة يشتكي من تراجع صلة الأرحام الفعلية لصالح صلة الأرحام الشبكية، فإن فرض

التباعد الاجتماعي يضفي شرعية على سلوك المقاطعة و يبقيه في حده الأدنى أي التواصل الافتراضي، وهذا النوع من التواصل إذا طالت الأزمة سيتحوّل إلى الأصل، ليصبح التواصل الجسدي استثناء.

لذلك يجب الانتباه إلى خطورة تعويض سيطرة العلاقات الافتراضية على التفاعلات الاجتماعية،لأنها في الغالب غير حقيقية و تخضع لمنطق ترفيهي في المجتمعات المتخلّفة أكثر من كونها علاقات وظيفية في مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، لاعتبارات كثيرة لا يتّسع المجال لشرحها في هذا المقام، لأن الأدوار الوظيفية لشبكات التواصل الاجتماعي تستجيب لطبيعة و ديناميكية المجتمع و رهاناته المطروحة، وبالتالي كلما كان الفراغ المؤسساتي والتنظيمي متجذّرا استحوذت شبكات التواصل على الوظائف غير المناسبة لخصوصياتها، ليكتمل المشهد بارتفاع مستوى الحرقة الإلكترونية و دخول فئات جديدة للعالم الافتراضي على حساب الزمن المخصّص للحياة الفعلية.

4.1. تراجع ديناميكية المطالبة الاحتجاجية بالتغيير

من أهم الأخطار المحدقة بالمجتمع جرّاء الجائحة، تراجع الديناميكية النفسية والحركية للمطالبة بالتغيير، بسبب تعليق كل أشكال الاعتراض السياسي و السوسيو اقتصادي لتفادي انتشار العدوى، وتكمن أهمية هذا النوع من التهديد في كون حركية المجتمعات بطيئة جدا، ومن الصعب أن تشهد حراكا كبيرا يستطيع تعبئة ملايين الجزائريين بسهولة، لأنّ حراك المجتمعات عادة ما يكون جيليًّا، أي ينتج عبر الأجيال، فكلّ جيل يخوض تجربته الخاصة وعلى ضوء نتائجها يتحدّد المسار الذي يتّخذه ذلك الجيل، لذلك لم نشهد حراكا جيلّيا قويا منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، فلم يكن أكثر المتفائلين يتخيّل خروج الجزائريين بالملايين للشوارع، حيث احتل الحراك الشعبي كآلية اعتراض و تعبير عن مطالب جزء من الجماهير صدارة الآليات المنتجة لديناميكيات التغيير، و بالتالي التباعد الاجتماعي المرافق للحجر الصحي علّق الحراك و كلّما امتد التعليق في الزمن تراجعت ديناميكيته، فجزء منه تحوّل إلى المشاركة بالعادة، أما عند انقطاع العادة لفترة طويلة يصبح الرجوع لهذا السلوك يتطلّب دافعية جديدة قد لا تتوفّر بالضرورة.

وإنّ الحراك الشعبي الجزائري حالة جيليّة خاصة، تراكمت على مر عقود من الزمن لتصل مرحلة التعبير عن نفسها عندما توفّرت الشرارة المناسبة، و أحيانا الشرارة تسرّع عملية حدوث الفعل و رد الفعل قبل أن ينشط بالشكل الكافي، ونفس الشيء يمكننا إسقاطه على الحراك الاحتجاجي الفئوي المهني أو السوسيو اقتصادي، فقد تأثّر بنفس الظروف و تكسّرت ديناميكيته بفعل الجائحة.

و تراجع ديناميكية و حركية المجتمع لم تخص فقط عملية المطالبة والمغالبة، بل حتى الكثير من الظواهر التي تعوّد عليها المجتمع قد تتأثر بتوقّف نشاطها، وقد لا تعود إطلاقا على الأقل في المدى القريب و المتوسط إلى ديناميكيتها الأولى، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير لخطر التراجع الجزئي عن الشعائر التعبدية وعلى رأسها ارتياد المساجد لمن كانت تحرِّكه السلوكيات الاعتيادية كموروث ثقافي و ليست تعبيرا عن قناعات تعبدية، بسبب الانقطاع لفترة طويلة، لأن جزء من الجزائريين يتعامل مع الشعائر التعبدية كعادة قد يتوقّف عنها عند انقطاع طويل عن ممارستها، و لعل أحسن دليل على ذلك تعامل الجزائريين باحترام كبير مع فريضة الصيام وتهاون الكثيرين مع فريضة الصلاة رغم أولويتها و أهميتها القصوى، لأن الموروث الثقافي لجزء من ماضي المجتمع يقدّس الصيام أكثر من الصلاة.

و حتى ديناميكيات ما بعد رفع الحجر و العودة للحياة الطبيعية قد تتحوّل إلى ديناميكية غير صحية، بسبب احتمال اندفاع المواطنين أصحاب النشاطات بقوة بعد رفع الحجر الصحي لتعويض الزمن الضائع جراء وباء كورونا، والخسائر التي تسبب فيها ،مما قد يتسبّب في أخطاء و تجاوزات عدة عند العودة لممارسة النشاطات المعطّلة، و بناء على ذلك سنجد أنفسنا أمام رهان حتمية بعث الديناميكية المنشودة و في نفس الوقت مراقبتها كي لا تتحوّل إلى ديناميكيات معطّلة.

2. اقتراحات لتخفيف آثار جائحة كورونا واستثمارها

- منطق التعاطي مع الأزمة الحالية، يفرض الانطلاق من كون الوضع الذي تعرّض للإرباك والاضطراب كان في الغالب سيئا ، وهذا ما يقتضي اقتراح حلولٍ لبناء واقع مغاير أفضل، و ليس العودة للوضع السابق لظهور الجائحة

المتردّي، ولن يتم ذلك إلا من خلال إعادة تنظيم اجتماعي استراتيجي وهو" عملية تنطوي على عمل تعاوني يستهدف مواجهة ظروف المجتمع غير المرغوبة، وتعتبر هذه العملية نقيضا للتفكّك الاجتماعي أو رد فعل له"[3].

- عودة العائلة الصغيرة للالتقاء والتعارف من جديد، ودخول فئات واسعة من المواطنين في نوع من التدبّر منذ أسابيع حول يوميّاتهم و أهدافهم من الحياة و طبيعة علاقاتهم بربهم وعائلاتهم و جيرانهم...الخ. وهي فرصة حقيقية لإعادة صياغة مشروع مجتمع فرضت أجندته مرحلة الشك و البحث عن تأمين الحاضر والمستقبل في ظل مخاطر الجائحة.

كما أنّ استغلال فرصة الاطمئنان لأفراد العائلة الصغيرة بحكم التأكّد من عدم إصابتهم بالوباء، ثمّن علاقات العائلة بعد التفكّك والهزات التي تعرّضت لها في العقود الأخيرة، خاصة مع تزايد عدد العائلات الجديدة بشكل سريع، من منطلق تسجيل سنويا معدل أكثر من 350 ألف حالة زواج جديدة، لذلك من المهم استغلال الفرصة لتثبيت ملايين الأسر الجديدة وزرع ثقافة عائلية تتماشى مع متطلبات الوطن.

- استشعار حتمية التعايش المشترك الذي يتطلّب التضامن والتكافل والابتعاد عن الحلول الفردية على حساب المجتمع لأنها لم تكن كافية اليوم لضمان سلامة الأفراد و تأمينهم من الخطر. لذلك من الضروري بناء شبكة اجتماعية تضامنية جديدة أو تحيين القديمة لاستيعاب التحولات السريعة في المجتمع ، مثل عمليات الترحيل وبناء أسر جديدة و حركة البطالة و تزايد حاجيات الأفراد...الخ.

كما وجب إعطاء معنى للسلوك التضامني للالتزام بالحجر الصحي، كي يتحوّل إلى ثقافة تضامنية وشعور بالمسؤولية اتجاه الآخرين، ممّا يدعّم ثقافة المواطنة ، فالعودة لثقافة تثمين الفعل الجماعي عندما استشعرنا استحالة الخلاص دون اعتماد الخلاص الجماعي، هذا ما قد يساعد على تشكيل نواة مجتمع مدني واعد.

ومن الضروري عدم استصغار الصراع القادم بين التوجه البراغماتي و الفرداني للمواطنين على حساب ثقافة التضامن والتكافل، بالدعم المؤسساتي المادي و المعنوي لتثبيت وتوسيع ثقافة التكافل والتعاون أو على الأقل الحفاظ على مستواها الحالي .

- يجب أن تساعد مؤسسات الدولة المختصة و على رأسها السلطات المحلية على استغلال تقارب الجيران مرة أخرى بعد تباعدها عن انتماءاتها الأسرية، بسبب الحجر الصحي، وذلك بتحفيزهم على المحافظة على تلك العلاقات مستقبلا لفائدة الحي والمجتمع، وفي ذلك معالجة لمشكلة ضعف التفاعل والتواصل بين السكان، خاصة في الأحياء الجديدة التي تحوّلت إلى تجمّعات سكانية منتجة لكل الآفات والانحرافات المستعصية .
- فرصة التصالح مع مؤسسات الدولة و منظوماتها المهترئة ابتداء بالمنظومة الصحية والأمنية والخدماتية والتعليمية و المسجدية...الخ، التي تعاني من ضعف المصداقية و النجاعة والفاعلية. ويدعّم هذا المسار، العمل على تقوية مؤسسات الدولة و تسخيرها لخدمة المجتمع بتأدية دورها كمؤسسات ضامنة يرتكز عليها المجتمع ، فلا يمكن الاقتصار على العمل الخيري والتطوعي لأنه عامل مكمّل فقط.
- تشجيع الحصار الدائم و المراقبة المستمرة لأداء مؤسسات الدولة على كل الأصعدة، مما يساعد على تطوير أدائها، لأنه من أنجع آليات التغيير، طالما يعمل على تضييق مساحات الفساد و التسّيب ويحارب المحسوبية والاتكالية و الزبونية. ومن المهم جدا بالمقابل الاستثمار في فكرة التقبل الجزئي للمواطن الجزائري المتذمر في الغالب، لتحّول قيمة الاستحقاق و للرقابة و المعاينة و التحسيس الذي ارتفع سقف التعاطي به معه في الآونة الأخيرة، للوصول لمواطن أكثر تفهما و تفاعلا.
- ضرورة استغلال الانتقادات اللاذعة للنظام الرأسمالي عالميا، من أجل إعطاء معنى لثقافة الدولة المانحة الاجتماعية، بشرط إعادة الاعتبار لقيمة الجهد المبذول كشرط للاستحقاق. ويعيد بعث قيمة الاستحقاق بشكل عمودي أي كما يسميه بعض علماء الاجتماع بالتعديل الرأسي للقيمة حيث يعني تحوّل القيمة " التغيّر الذي يطرأ على نسق القيمة وقد يكون رأسيا فيقصد به تعديل وضع القيمة في سلّم القيم بالمجتمع وقد يكون أفقيا أي تعديل معنى القيمة ومضمونها"[4].
- تغيّر السلوك الاستهلاكي والاقتصادي، فالأفراد بعد أزمة كورونا وعند الخروج من الحجر الصحي، سيفكّرون ويقرّرون التركيز أكثر على الضروريات على حساب الكماليات، وهذا تحوّل قيمي آخر (أفقي) اقتصادي

واجتماعي، فردي وجماعي، الشيء الذي سيدفع البعض منهم لتغيير جزء من عاداتهم و ميولاتهم (إعادة ترشيد النفقات)، لذلك من الضروري استغلال قابليتهم لتبني أنماط استهلاكية جديدة قابلة للتوجيه بما يخدم الفرد والمجتمع والدولة.

ومن أهم الأهداف المطروحة لتعديل السلوك الاستهلاكي والتفاعل مع الفضاء الحضري، تشجيع تغيّر ميولات الأفراد فيما يخص مكان ونمط السكن، مثل تقبّل فكرة الابتعاد عن المدينة.والابتعاد بذلك قليلا عن نموذج مدينة السوق لآدم سميث، أين "ترتبط العظمة بالحصول على الثروات، وفيها يوحّد رابط السوق الأشخاص بواسطة الخيرات النادرة المتداولة بحرية والخاضعة لشهيّة الجميع"[5]، مما يحوّل الكماليّات إلى مقدّسات يومية، تجعل الفرد ينساق وراء "الإسراف في استهلاك الثروة والسلع والخدمات الباهضة الثمن من أجل التظاهر، أي أنّ هذا النوع من الاستهلاك يهدف إلى الكشف عن الثراء والتفاخر والمكانة الاجتماعية" لا غير[6].

- تشجيع بداية العودة للشعور بالثقة في قدراتنا، بعد المبادرات المتميزة التي ظهرت أثناء الأزمة بفعل رفع التعطيل الذي كان يحاصر الكفاءات الحقيقية في المجتمع، ليسمح بهيمنة الكفاءات الزائفة و النجاحات المغشوشة.

فمثلا انتباه الأفراد للنجومية الزائفة في المجتمع للفنانين و الرياضيين مقابل اللامبالاة التي كانت قائمة بالعلماء والخبراء، والذين يجتهدون صباحا مساء لخدمة حياة الناس وتحسين ظروف حياتهم، الشيء الذي سيساعد على إخراج الكثير من الكفاءات من حالة الاغتراب والتي تعبّر عن"حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحوّلت هذه كلها إلى قوة مادية ومعنوية تعمل ضدّه بدلا من أن تُستعمل لصالحه وفي سبيل تحسين أوضاعه الماديّة والإنسانيّة معا وإغناء حياته، وبهذا المعنى الخاص يكون الإنسان المغترب عاجزا وفقيرا في صلب حياته الخاصة والعامة ومهمَّشا لا يقوى على المساهمة في خدمة المجتمع وإعادة تشكيله"[7]، و هي الحالة التي يتخبطون أيضا فيها بسبب غياب التقدير في الجزائر وعدم القدرة على التأثير في واقع الناس هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى هي فرصة حقيقية لإعادة

الاعتبار للعلم والعلماء والخبراء بعد حاجة المجتمع إليهم وإصغائه لمدة طويلة لشروحاتهم و تفسيراتهم المصيرية لسلامة المواطنين وخلاصهم.
- أهمية تشجيع الجزائريين على تثمين الثقافة الصحية التقليدية المكتسبة منذ الصغر، مع توسيعها لسلوكيات صحية أخرى، ومع فرض بعض السلوكيات الوقائية على المواطن مؤسساتيّا، حتى يتعوّد عليها ، مثل جرد الطبيب للكمامة في الوصفة الطبية للمريض بزكام أو ما شابه، للتغيير من الثقافة الصحيّة بشكل تدريجي وإجباري (التدخل المؤسساتي لتعديل الثقافة الصحية)، وهذا يدخل في إطار إعادة توجيه التنشئة الاجتماعية وبالأخص جانبها المتعلق بالثقافة الصحية لدى الأفراد، "والمتمثلة في إعداد شخص للدخول في ثقافة أو بيئة أو أوضاع جديدة غير مألوفة لديه، بسبب تعرّضه لأزمة أو صدمة أو مشكلة معينة"[8]، وتكمن المشكلة هنا طبعا في خطر الموت بفيروس كورونا .
- يجب الحذر من حقيقة أنّ أزمة كورونا تعكس حلبة معركة لحرب طبقات، و كنموذج على ذلك نجد أنّ أصحاب بعض المهن التي تعاني من ضعف التقدير في الجزائر، والّذين اضطروا للعمل أثناء الحجر الصحي، سوف يزداد شعورهم بالدونية وقلة التقدير، لذلك من الضروري التركيز في حملات منظّمة على محاربة هذا الشعور، وإعادة بعث قيمة العمل وبذل الجهد في الذهنيات الجزائرية باختلاف انتمائها الجيلي و الفكري والاقتصادي، لأن حياة الفرد الاجتماعية تحتاج للقيم كبوصلة توازن وتوجّه تفاعلي صائب، وهي تشكّل"مقاييس توجّه سلوكنا اليومي ونعتمدها في إصدار الأحكام والمقارنات والاختيار بين البدائل المتوفرة والمناهج والوسائل والغايات والأهداف المنشودة"[9].
- يجب اتّخاذ إجراءات لتوفير مساعدة نفسية واجتماعية ومادية للمتأثرين بجائحة كورونا والذين يمكن أن يتحوّل التوتر لديهم إلى "حالة من الضغط الانفعالي الشديد، مترتبة على دوافع محيطة أو متصارعة، وقد يتسبّب فيها عجز عن التصرف على نحو لا يؤدي إلى حل المشكلة"[10] ، لذلك من الضروري مساعدتهم في تجاوز هذه الحالة، ويتم ذلك مثلا بتوفير خطوط هاتفية مفتوحة في خدمتهم، أو مكاتب خاصة على مستوى المستوصفات والمستشفيات.

ومن الضروري للتمكن من مساعدة هذه الشريحة من أفراد المجتمع، تفادي الإثارة والتخويف عبر وسائل الإعلام المختلفة، لما لذلك من آثار سلبية عليها، كما يستلزم ذلك حتمية معالجة ظاهرة تجذّر الإشاعة في المجتمع الجزائري كأداة مهمة للتزوّد بالمعلومة، نظرا لخطورتها في تأزيم الأوضاع و مضاعفة تكلفة الأزمات، خاصة من خلال ما تبثّه القنوات التلفزيونية ، حيث لا يزال "نجاح التلفزيون استثنائيا منذ أكثر من خمسين سنة، الكل يشاهده والكل يتكلّم عنه، ينتقدونه ويحتاطون منه، إلا أنه استطاع أن يخلق الروابط الاجتماعية، وأن يساهم في التعايش الاجتماعي"[11].

- في حالة امتداد أزمة كورونا، هناك حتمية التوجه نحو تغيير نمط العمل في اتجاه مزيد من الرقمنة ، هذا ما تنبّأ به "كاستلز" حين أشار إلى" أنّ أنواع التقدّم الضخمة في عالم الحواسيب والتكنولوجيا، جعلت الشبكات أكثر فاعلية من النظم البيروقراطية، يمكن التعامل مع المعطيات فوريا في أي جزء من العالم تقريبا من دون وجود قرب مادي بين الذين يشملهم التعامل، وسمح هذا لشركات كثيرة بأن تهندس من جديد بنيتها التنظيمية لتصبح أقل مركزية وتعزز التوجّه نحو أصناف مقاولات أصغر وأكثر مرونة، بما فيها العمل من المنزل. فتقليديا كانت المنظمات تتموضع في فضاءات مادية لكن اليوم انهارت الحدود المادية للمنظمات، لأن التقنية الجديدة تسمح بتجاوز البلدان ومناطق الزمن، بينما تجد المنظمات عملياتها تجري بأكثر فاعلية عند ربطها بشبكة من العلاقات المعقّدة، مع منظمات وشركات أخرى، فالعولمة وتكنولوجيا المعلومات والتوجهات الجديدة في الأنماط الوظيفية تعني أنّ الحدود التنظيمية صارت مفتوحة ومرنة أكثر مما كانت عليه من قبل"[12] .

كما هناك حتمية ظهور بشكل متصاعد لمهن جديدة بسبب الحجر الصحي، بصيغة افتراضية أو على أرض الواقع، وهذا ما يعكس حتمية تعقّد تقسيم العمل حسب الضرورة الظرفية التي يمكن أن تصبح دائمة، وقد " رأى إميل دوركايم تقسيم العمل الواسع أمرا مهما جدا أحدث اعتمادا اقتصاديا واسعا متبادلا، على الرغم من أنه حمل مشكلات خطيرة مثل الصراع بين المالكين والعمال، وانهيار التضامن الاجتماعي و زيادة الشعور بالفردانية،.."[13]، كل هذا يفرض ضرورة تأطير تلك النشاطات و المهن مسبقا.

- حتمية التفكير الجدّي في إيجاد الظروف المناسبة لعودة التلاميذ للأقسام، لاكتساب المعرفة و المعتقد والهوية بشكل صحيح بعيدا عن التطرف، فالمعلومة بالتعليم تصبح ممنهجة وإستراتيجية، خاصة مع غلق دور العبادة لوقت طويل إلى جانب غلق المدارس وهذا أمر خطير، وكما أشار "جيرالد برونر"، " مهما كان التقدّم المحرز في المعرفة الإنسانية، فإنّ الفرد يظل ما كان عليه دائما، أي فردا محدود القدرات على المعرفة بحدود لا يمكنه تجاوزها، ولا إمكانية لقيام أية علاقة للإنسان مع العالم إلا بطريقتين: المعرفة أو الاعتقاد"[14]. كما أنّ في بقاء التلاميذ بالبيوت تعطيل للأدوار الوظيفية والمهنية للوالدين، وهذا ما يجب تفاديه لضمان عدم تعطيل عجلة الإنتاج والتسيير بالجزائر.
- ضرورة استغلال التقارب والتصالح الذي شهدته علاقة المؤسسات الأمنية بالمواطنين، بسبب الاحتكاك الدوري أثناء الحجر الصحي (التوعية لفرض الحجر بأسلوب تحاوري) ، ففي ذلك تخفيف للاحتقان الذي تراكم خلال الأشهر الأخيرة للحراك. وينطبق ذلك على السياسي أيضا ، حيث هناك "ثلاث طرق للتواصل تعتبر مواردا في السياسة، الصور، الكلام، الكتابة"[15]، ومهنة السياسي تحتاج " خلطة مبنية أساسا على طريقة التكلم"[16].
و"يعترف تيار السياسة بدور التطورات السياسية في خلق المبادرة لتغيير السياسة، تشمل التطورات السياسية تغييرا في الحزب السياسي، في السلطة، قائد جديد، اتخاذ إجراءات ملموسة من جماعات المصالح والإقناع. يحشد دعاة السياسة الدعم لتغيير وتقييم التكاليف والأرباح السياسية، من خلال المفاوضة والإقناع التي تعتبر خطوة ممكنة إلى الأمام من الناحية السياسية"[17]، و هذا ما يجب الانتباه إليه اليوم للنهوض بالجزائر في ظل الجائحة وتبعات الحراك الشعبي إلى وضع سياسي أفضل. لذلك توجّب إعادة ترتيب مفهوم السلطة بأنسنتها للتوفيق بين نموذج دولة الرعاية المنشودة و دولة الانضباط بالمنظومة القانونية واعتماد الاستحقاق كمقابل للجهد كحتمية، مع ضرورة أنسنة النظام الديمقراطي الذي فتح المجال للكثير من التلاعب في السنوات الأخيرة.

الخاتمة

جائحة كورونا ليست مجرد حدثا عابرا كما أنها لن تكون حدثا يفرض أن ما بعدها لن يكون بالضرورة كما قبلها، فهي نقمة بمثابة الفرصة التي تطرح

إشكاليات مسكوت عنها و متعايش معها، في حين أنها تعطل أي تغيير جدي قادر على تطوير المجتمع لذلك. وضعت المجتمع و مؤسسات الدولة تحت المجهر الكاشف و عرت الكثير من الممارسات الخاطئة ، و أبانت أن الأزمات الاقتصادية تنعكس على استقرار المجتمع و تماسكه عندما تطول و تشتد أثارها و لكنها تبقي أمل المراجعة و تصحيح الاختلالات المعاينة إذا ما صدقت النوايا و شحنت الهمم و ووضعت الاستراتيجيات المناسبة، فلا يمكن تجزئة المعالجة لأن الفضاءات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية متداخلة و كل منها يؤثر على الأخر، فيمكننا تسبيق الأكثر جاهزية للإصلاح و لكن لا يمكننا استثناء أحدها من سلسلة التغيير و المراجعة كي نضمن التوازن الناجح الكفيل بإخراج البلاد من أزماتها.

التهميش و الإحالات :

1- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2016، ص: 121

2- د. نورالدين بكيس، د. رزقي نوال،كيف تصبح مواطنا سيّئًا في الجزائر؟، 15 سببٍ معطّلٍ للمواطنة بالجزائر، دار سارة للنشر،الجزائر، 2018، ص 225 (بالتصرف).

3- أ. د محمد عبد الرحمان (وآخرون)، المعجم الشامل لترجمة مصطلحات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2020، ص 505.

4- المرجع السابق، ص 598.

5- حمد ناشي، مدخل إلى علم الاجتماع البراغماتي، ترجمة: ميلود طواهري، ط1،ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر، 2014، ص 129 (بالتصرف).

6- د. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص77.

7- د. حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 60.

8- د. نورالدين بكيس، د. رزقي نوال، قراءة في سوسيولوجية المجتمع الجزائري/1، صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر، إغتيال تقدير الذات، في ظل العنف والكراهية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص: 58

9- أ. د محمد عبد الرحمان (وآخرون)، مرجع سابق، ص: 588.

10- Dominique Wolton, La télévision au pouvoir , édition Universalis, 2004, p :133.

12- أنتوني غيدنز، فيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: محمود الذاودي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2018، ص: 208 (بالتصرف).

13- نفس المرجع ، الصفحات 133،132،131 (بالتصرف).

14- Gerald Bronner, La pensée extrême, édition Denoël, paris, 2009, p:96.

15- Colas Dominique, Sociologie politique, 2éme éd, presse universitaire de France, Paris, 2006, p :339.

16- ibid, p : 538.

17- أ.د. عدلي محمود السمري، د. رولا عودة السوالقة،علم الاجتماع الإكلينيكي، المجالات،المستويات، الأدوات، المداخل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2015، ص 432.

قائمة المراجع

- **المؤلفات:**
- أ. د عبد الرحمان محمد (وآخرون)، (2020)، المعجم الشامل لترجمة مصطلحات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- أ.د. السمري عدلي محمود، د. السوالقة رولا عودة،(2015)،علم الاجتماع الإكلينيكي، المجالات،المستويات، الأدوات، المداخل، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- أنتوني غيدنز، فيليب صاتن، (2018) مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود الذاودي، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- د. بركات حليم، (2006)، الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. نور الدين بكيس، د. رزقي نوال، (2020)، قراءة في سوسيولوجية المجتمع الجزائري ي/1، صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر، اغتيال تقدير الذات، في ظل العنف والكراهية، الجزائر، النشر الجامي الجديد.
- ناشي محمد، (2014)، مدخل إلى علم الاجتماع البراغماتي، ترجمة: ميلود طواهري، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع.
- Colas Dominique, (2006), Sociologie politique, 2éme éd, Paris, presse universitaire de France.
- Dominique Wolton, (2004), La télévision au pouvoir , édition Universalis.
- Gerald Bronner, (2009) , paris, La pensée extrême, édition Denoël.